

خصوصية الخدمات المرفقية الإلكترونية في الإدارة العمومية

Privacy of electronic utility services in public administration

مقرين يوسف*

أستاذ محاضر قسم أ، المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو، مخبر بحث الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو.
إيميل الباحث : y.megar@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/20 - تاريخ القبول: 2023/05/06 - تاريخ النشر: 2023/06/05

الملخص:

إن النهج الإداري الإلكتروني المرفقي من الاتجاهات الحديثة في الإدارة العمومية، القاضي بتوظيف التقنيات والمهارات الرقمية في خدمة المرفق العام والذي يمثل تحديا لإشباع الحاجات العامة للأفراد، والسعي صوب الانتظام والاطراد الإلكترونيين.

تستهدف هذه الورقة البحثية تتبع خصوصية عصرنة الخدمة المرفقية في الجزائر، والتي لاحظنا أنها تستدعي تنسيق الجهود المختلفة، وبسط أرضية دستورية وقانونية ملائمة لتقويض مجمل العراقيل والصعوبات التي ترهن أداء الخدمات الإدارية المرفقية الإلكترونية، كنمط خدماتي عصري يواكب التحديات الراهنة.

الكلمات المفتاحية: المرفق؛ الخدمات؛ العمومية؛ الإلكترونية؛ الإدارة.

Abstract:

The electronic administrative approach is one of the modern trends in public administration, by employing digital techniques and skills in the service of the public facility, which represents a challenge to satisfy the general needs of individuals, and the pursuit of electronic regularity and regularity.

Standing on the modernization of the utility service in Algeria calls for coordinating the various efforts and laying down a constitutional and legal ground appropriate to undermine the totality of obstacles and difficulties that mortgage the performance of electronic utilities administrative services, as a modern service pattern that copes with the current challenges.

Keywords: Facility; services; public; electronic; administration.

مقدمة:

يمثل المرفق العام في الجزائر الجانب النشط للإدارة العمومية على نحو يستهدف تلبية الحاجات العمومية،¹ وفي سبيل ذلك سارع المشرع الجزائري على غرار التشريعات المقارنة إلى تنظيم سير المرافق العمومية قصد تأمين صياغة قانونية تكفل سيرورتها بانتظام واطراد، وقوفا على ديناميكية التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، لقاء تحقيق نمط التميّز والأداء لدى المرافق العمومية كونها أسلوب جديد للعمل باستخدام التقنية الحديثة، المتمثلة في الحاسب الذكي،

¹هاني علي الطهرواي، القانون الإداري، (ماهية القانون الإداري، التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، دار الثقافة، عمان، [ب ط]، 2009، ص ص 11-12.

والشبكة الدولية للمعلومات، قصد تلبية رغبات الأفراد عن طريق عصنة الخدمات المرفقية من الكفاءة والفعالية.

إن الوقوف على هذه المعطيات يستدعي التفاتة قانونية من المشرع الجزائري لتحقيق الجودة والتميز في المرافق العمومية، عن طريق بسط نظام إلكتروني يقوم على أساس استخدام الأجهزة المتطورة،¹ المواكبة سير المرافق العمومية للظروف المستجدة، الذي مرده من باب أولى بلوغ تقديم الخدمات المرفقية للمواطنين حدا يستدعي تحويل نظام العمل من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الإلكتروني المُستجد بغرض تحقيق الكفاءة والفعالية والجودة الإلكترونية المرفقية.²

ولما كان المرفق العام قد أنشأ خصيصا لإشباع حاجات عامة أساسية للأفراد في المجتمع، ولما كانت هذه الحاجة تستدعي مواكبة النظام الرقمي في ظل هذه الثورة العلمية والتكنولوجية، لذا يكون من الأهمية بما كان سيرورة نشاط هذه المرافق وفق نهج إلكتروني يلبي الاستجابة السريعة والفورية لمتطلبات الخدمات المرفقية، والارتقاء بثقافة ووعي المواطن نحو الانتظام والاطراد الإلكترونية، وفي هذا الصدد بودي الإشارة أن مضمون المادة: 27 من الدستور الجزائري لسنة: 2020 كيّفت نمط ضمان الخدمات المرفقية عن طريق استعمال عبارات: " تقوم المرافق العمومية على مبادئ الاستمرارية والتكيف المستمر والتغطية المنصفة للتراب الوطني، وعند الاقتضاء ضمان حد أدنى من الخدمة"،

¹ هاني علي الطهرواي، المرجع السابق، ص 18.

² محمود محمد حافظ، نظرية المرفق العام، دار النهضة العربية القاهرة، [ب ط]، 1981-1982، ص 23.

مما يجعل هذا الطرح التزاما مرفقيا يستدعي اتخاذ التدابير والميكانيزمات اللازمة لتفعيله،¹ وهو ما نعتبره تحديا يتوقف على عصرنة الخدمات المرفقية في الجزائر. تستهدف هذه الورقة البحثية تتبع تفاصيل تأمين الخدمات المرفقية الإلكترونية في الجزائر تزامنا مع الإصلاحات الدستورية لسنة: 2020 في سبيل تحقيق المصلحة العامة، وتحسين أداء الأنشطة الإدارية اليومية، وزيادة جودة وكفاءة الخدمات المرفقية المقدمة للأفراد، وبناء على هذه المعطيات سأبادر بطرح الإشكالية التالية:

كيف كيّف المؤسس الدستوري الجزائري نظام سير المرافق العمومية في البيئة الإلكترونية على نحو يستهدف انتظام واطراد النشاط الإداري المرفقي الخدماتي في الإدارة العمومية؟

لقد اعتمد الباحث من خلال هذه الورقة البحثية على توظيف المنهج الوصفي للعديد من الاعتبارات تأتي في مقدمتها جمع المعلومات وتحصيل أغلب ما له صلة بموضوع الدراسة، قصد تجسيد أهمية النشاط الخدماتي المرفقي الإلكتروني في تلبية الحاجات العامة، كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي قصد الوقوف على تحليل النصوص الدستورية والقانونية قصد استظهار الفعالية المرفقية كأداة لضمان الانتظام والاطراد الإلكترونيين.

1- الإدارة الإلكترونية كأداة لسير نشاط المرافق العمومية

إن البحث في تفاصيل هذا العرض يستدعي إبراز تأثير الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم نشاط المرفق العام، عن طريق الاستعانة بالخدمات

¹ أنظر المادة: 27 من الدستور الجزائري لسنة: 2020، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 82، بتاريخ: 30 ديسمبر 2020.

والتطبيقات والبرامج الإلكترونية في تلبية خدمات المرافق العمومية المعاصرة وقصد الوقوف على هذه التفاصيل سنقوم بالتطرق إلى تعريف المرفق العام ليليه مباشرة تتبع تطور المرافق العمومية نحو الافتراضية، لنستظهر الفعالية المرفقية الإلكترونية، كأداة لسير المرافق العامة بانتظام واطراد وفقا للنهج المعاصر.¹

1.1- مدلول المرافق العمومية

تمتد شمولية تعريف المرفق العام للموظفين العموميين، والعقود الإدارية والأموال، والمسؤولية الإدارية والأشغال العمومية، ليختص القضاء الإداري في بحث تفاصيل تسوية المنازعات المرفقية، على اعتبار تواجد أحد أشخاص الإدارة العامة ضمن هذه العلاقة، ثم إن تتبع وصف المرفق العام الذي من شأنه تلبية الحاجات العامة، مشروط بتوافر ركيزتين أساسيتين، فأما الأولى فتستهدف إشباع الحاجات العامة، أما الثانية فتتحدد من خلال اتصال هذه المرافق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة العامة.²

إن الهدف الأساس لنشاط المرافق العمومية هو كفالة تحقيق النفع العام، عن طريق إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع عموما دون مفاضلة أو تمييز، فالمصلحة العامة تتحدد من خلال السياسة العامة المدرجة في موثيق ومصادر النظام، سواء كانت الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة الإدارية وهنا بودي تتبع مسار علاقة النظام العام بالخدمة المرفقية، والتي اعتبرت منها الدكتورة: "نادية ظريفي" أنها خدمات في إطار المشروعية العامة، لقاء ضمان

¹ سفير محمد جميل أحمد، التميز في الأداء، مداخلة مقدمة ضمن فعالية الملتقى الدولي الثاني للأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 2011، ورقلة (الجزائر)، ص4.

² هاني علي الطهرواي، المرجع السابق، ص12.

النفع العام، أما ما عدا ذلك فلا يمكن تكييف نشاط هذه المرافق كأداة لخدمة الصالح العام،¹ وبمفهوم المخالفة إذا لم يحقق النشاط المرفقي الصالح العام أو إشباع حاجات الجمهور وفق هذا التصور، فلا يمكن اعتباره مرفقا عاما، وفي هذا الصدد بودي الإشارة أن كل من الفقيهين الفرنسيين: G.JEZE و BONNARD أدرجا المعيار الموضوعي لتصنيف هذا النشاط، الذي مفاده أن عامل تدخل الدولة ضمن تفاصيل هذه العلاقة يبقى عنصرا بالغ الأهمية لقاء تلبية المصلحة العامة،² في الوقت الذي صنّف دعاة المعيار العضوي تفاصيل تتعلق بتحقيق النفع العام عن طريق مؤسسات تديرها الدولة كالجامعات والإدارات العمومية والمستشفيات بواسطة مجموعة بشرية قصد تأمين مهمة عامة، ليتوقف تعريف المرفق وفق تفاصيل هذه العلاقة على المظهر الخارجي للجهة المقدمة للنفع العام،³ وفي هذا الخصوص علّق الدكتور " أحمد محيو " على هذا الطرح بقوله: " يتحدد مفهوم المرافق العمومية من خلال الغايات الاقتصادية والاجتماعية التي أنشأت من أجلها، فلا يمكن التمسك بالتجريد والحيادية لقاء إعداد النظام القانوني للمرفق العام"⁴.

¹ نادية ظريفي، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية، رسالة مقدمة لنيل مقننات شهادة الدكتوراه تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1- بن عكنون، 2011-2012، ص19.

² محمود محمد حافظ، المرجع السابق، ص18.

³ طاهري حسين، القانون الإداري والمؤسسات الإدارية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، [ب ط]، 2007، ص79.

⁴ أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد أعراب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر، الطبعة الرابعة، 2006، ص 435.

إذن بناء على هذه المعطيات أستطيع الوقوف على عرض جملة من التعاريف المتعلقة بوصف نشاط المرافق العامة وفق ما يلي:

_ المرافق العامة أداة وجدت خصيصا لخدمة الصالح العام، لقاء اكتساب جملة من الحقوق وتحمل مجموعة من الالتزامات،

_ المرفق العام أداة لتحقيق النفع العام، خاضع لنظام قانوني غير مألوف في القانون العادي لقاء ضمان الدوام والاستمرارية،

_ المرافق العامة أداة تسعى لتحقيق مصلحة عامة، يقوم عليها أشخاص القانون العام، أو عن طريق الأشخاص الخاصة لقاء دفع مستحقات كفالة النشاط.

وبناء على هذه المعطيات أستهدي بدوري إلى تعريف الدكتور "عبد الصمد عبد رب" للمرفق العام معتبرا إياه: " أداة وجدت لخدمة الصالح العالم، تقوم به الإدارة العمومية، أو تعد به لأحد الأفراد ليتولى إدارته تحت رقابتها وإشرافها لإشباع الحاجات العامة للجمهور".¹

إن النظرة الحديثة للمرافق العامة في ظل هاته الثورة العلمية والتكنولوجية التي ساهمت في تطور مفهوم الخدمة العمومية عن طريق السرعة والثقة في إنجاز المعاملات، وتقليل الجهد والتكلفة، قد تساهم في تغيير المفهوم التقليدي للمرفق العام، الذي لم يعد يتماشى مع متطلبات إشباع الحاجات العامة، وبودي الإشارة أن المؤسس الدستوري الجزائري ضمن تفاصيل دستور سنة: 2020، وبالضبط في مادته: 27 أغفل عن مسايرة هذه المعطيات، واكتفى بسر عبارات: " تقوم المرافق العمومية على أساس الاستمرارية والتكيف

¹ عبد رب عبد الصمد، مبادئ القانون الإداري الجزائري والتنظيمات المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [ب ط]، [ب س ن]، ص 119.

المستمر، والتغطية المنصفة للتراب الوطني، وعند الاقتضاء ضمان حد أدنى من الخدمة.¹

مفاد ذلك أن المؤسس الدستوري الجزائري أدرك ضمنيا التطورات الرقمية الحاصلة، وعلاقتها بتطور مجال إشباع الحاجات العامة، إلا أنه اكتفى بالنص على: " التكيّف المستمر" الذي وسم العلاقة الخدماتية المرفقية الإلكترونية بالعزل التام للعناصر المكونة للنشاط المرفقي الافتراضي.

2.1 - نحو تطور مدلول المرافق العامة إلى الافتراضية

إن المرفق العام الافتراضي هو إحدى ثمار التطور التقني والتكنولوجي في مجال الاتصالات، الذي من شأنه تغيير النمط الكلاسيكي للخدمة العامة المرفقية، على نحو يستهدف استحداث طرق خدماتية تكفل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والتحفيز، أكثر مرونة وفعالية للنفع العام، استجابة للمتغيرات المتلاحقة،² ووفقا لهذا التصور تعتبر الإدارة الإلكترونية كأداة لزيادة فعالية الإدارة عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال،³ كما يمكن اعتبارها استراتيجية إدارية لعصر المعلومات لخدمات مرفقية افتراضية في عصر حديث، لقاء جودة نشاط المرفق العام.⁴

¹ أنظر المادة: 27 من الدستور الجزائري لسنة: 2020، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 82، بتاريخ: 30 ديسمبر 2020.

² رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، بدون دار نشر، [ب ط] ، [ب س ن] ، ص 03.

³ محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية ، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، [ب ط]، 2008، ص 42.

⁴ ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، [ب ط]، 2007، ص ص 46-50.

من بين الأمثلة النماذج: تحول الإدارة العمومية في فرنسا إلى مرافق ذكية تؤمن الخدمات العمومية للمواطن طوال 24 ساعة من الزمن، خارج نطاق الإدارة التقليدية، وذلك بفضل الإصلاحات القانونية لتأمين استخدام

وفي هذا الصدد اتسمت جهود المشرع الجزائري بالجمود على غرار التشريعات المقارنة لمسايرة التطور التكنولوجي الحاصل،¹ فالاهتمام الضمني للمؤسس الدستوري الجزائري بمبادئ التكيف المستمر، أدى إلى جمود الخدمات المرفقية الإلكترونية كأداة لسير الإدارة العمومية.²

إذن تهدف الإدارة الإلكترونية إلى عصنة الخدمات المرفقية ليصل حد البُعد الافتراضي إلى:

- تحدي إلغاء المعاملات الورقية، عن طريق الخدمات الرقمية،
 - تقرب إلكتروني للإدارة من المواطن، وتجاوز العقبات المرفقية التقليدية،
 - خفض المصاريف وسهولة التواصل وجدية العمل،
- إن التحول صوب المرافق العامة الافتراضية لا يعدو أن يكون سوى مسألة تقنية أساسها الكومبيوتر والانترنت، ولكنها بالدرجة الأولى قضية إدارية لخدمة المرافق العامة، فالإدارة الإلكترونية نتاج تطور إلكتروني للبيانات لتغطي علاقة

تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط الإداري، وفي هذا الخصوص يرى بعض الفقهاء الفرنسيين أن الإدارة الإلكترونية هي استخدام الدولة للوسائل الإلكترونية لتطوير المجتمع، الذي من شأنه تأمين مبدأ الانتظام والاطراد الإلكترونيين في الإدارة العصرية.

أنظر: نادية ظريفي، المرجع السابق، ص 24.

بالإضافة إلى ذلك يوجد نموذج نظام المواطن الإلكتروني في الإمارات العربية المتحدة، الذي من شأنه إتاحة الخدمة العمومية بكفاءة تزامنا وعصر المعلومات الرقمية، الذي ألغى تماما المعاملات الورقية والأختام والتصرفات الوجاهية.

أنظر: ثروت مشهور، استراتيجيات التطور الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، [ب ط]، [ب س ن]، ص ص 174-175.

¹ القانون رقم: 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 06 بتاريخ: 10 فيفري 2015.

² فاطمة بلقوع، دلال العمري، هاجر قريشي، جاهزية الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد: 07 ديسمبر 2017، ص 54.

المرفق العام الخدماتي بالحاجات العامة، الأمر الذي يستدعي تعداد مبادئ وعناصر الإدارة الإلكترونية.¹

إن التوجه صوب المرافق العامة الافتراضية يستدعي خلق مناخ دستوري و تشريعي ملائم، الذي يواكب المنظومة الإدارية المعاصرة، لذا يتوقف الأمر على الارتقاء بالبنية التحتية الإلكترونية التي تقترن بالتوضيح الدستوري والقانوني تباعا، هذا فضلا عن الارتقاء بالكفاءات البشرية اللازمة لعملية القيادة الإلكترونية وتنفيذها، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تعزيز المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية للقائمين على تسيير هذه الكفاءات.²

وفي هذا الصدد بودي التعقيب مجددا على نص المادة: 27 من الدستور الجزائري لسنة: 2020 لقصورها المطلق على إحاطة المرافق العامة الافتراضية بالعبارة: "التكليف المستمر" الواردة ضمن تفاصيلها، إلا أن الواقع العملي أثبت فشل هذا الأخير في مراعاة أبعاد التكليف حسب المعطيات الرقمية الراهنة، مفاد ذلك أن المؤسس الدستوري الجزائري حاول مساندة التطور الحاصل للإدارة الإلكترونية ضمينا، عن طريق كفالة هذه الخدمات المرفقية وأهمل تماما تفاصيل هذا التكليف، على اعتبار العلاقة بين المرفق الافتراضي والفرد في المجتمع هي علاقة تفاعلية تكاملية تستدعي دسترة النشاط المعلوماتي على نحو يستهدف الدقة والملائمة والمرونة والوضوح وقابلية المراجعة، وفي سبيل ذلك نعتبر دسترة تعزيز التنمية الإدارية وإعادة الاعتبار

¹ عادل حرحوش، الإدارة الإلكترونية : مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص 10.

² عادل حرحوش، المرجع السابق، ص 27.

للمؤسسات الإدارية ضرورة ملحة لقاء ربط نجاعة الخدمة العمومية بالإدارة الإلكترونية.

إذن إن التأسيس الدستوري لسير نشاط المرافق العامة من خلال المادة :
27 يوحى بعدد النقائص نذكر منها:

-ضعف اهتمام الإدارة بمتابعة تطبيق النهج الإلكتروني،
-غياب رؤية استراتيجية تقضي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بما يخدم التحول صوب المرافق العامة الافتراضية،

-ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العامة، لقاء مواكبة تطبيق الإدارة الإلكترونية،

-إغفال النصوص القانونية والتنظيمية على خلق بيئة افتراضية تتلاءم وطبيعة العمل الإلكتروني،

إن الوقوف على مزايا المرافق الافتراضية تدير من شأنه تبسيط العمليات وخفض التكاليف، من خلال التخلص من العراقيل البيروقراطية،¹ وفق ما يلي:

-وضع النشاط الخدماتي الافتراضي موضع التنفيذ، وضمان تجديد فكر الإدارة بما يتواءم والمتغيرات الراهنة،

ضمان تقديم الخدمات المرفقية طوال: 24 ساعة كاملة، وتجسيد المساواة المطلقة بين الأفراد،

-تشجيع الاجتماعات عن بُعد من خلال تسجيلها أو بثها الحي عامل من شأنه تعزيز الشفافية وتوطيد علاقة الفرد بدولته،

¹ عبد الوهاب سمير محمد، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية العربية الإدارية، مصر، [ب ط]، 2007، ص 85.

-اعتماد البريد الإلكتروني كأداة لنقل الشكاوي والانشغالات لقاء سرعة الاستجابة الإدارية،

-تحقيق الاتصال الفعال بين مكونات وأطراف المجموعة المرفقية، لقاء ضمان التفاعل والعمل الدؤوب.

-دسترة ضمان وحماية أمن المعلومات، قصد تأمين كافة الموارد المستخدمة.

إن التوجه صوب العناية الدستورية والقانونية بهاته المعايير من شأنه خلق التميز المرفقي كأداة تكرر خصوصية النشاط الإداري، لقاء الانتظام والاطراد الإلكتروني عن طريق:

1.2.1 - التوجه صوب إدارة عمومية بدون ورق

إن الاعتماد على النشاط الإلكتروني، والاستجابة الإلكترونية، والخدمة الافتراضية ثالث من شأنه القضاء على الإدارة التقليدية، فالمرافق العامة تستدعي تعميم استخدام عتاد الحاسوب والبرمجيات، وشبكة الاتصال لقاء بعث برامج وتطبيقات إلكترونية،¹ومن ثم كان من المفروض على المؤسس الدستوري الجزائري إدراك التغيير الراهن والتوجه صوب إلزامية تعميم نُظم وتطبيقات المتابعة الآلية لنشاط المرافق العامة، واستغلال ثورة المعلومات وتكنولوجيات

¹ سمير عمري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة مجموعة من الجامعات)، أطروحة مقدمة لنيل مقتضيات شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2017، صص 64-76.

الاتصال في تحديث طرق ووسائل تقديم الخدمة المرفقية استجابة لإجراءات الضبط الإداري الإلكتروني.¹

2.2.1- التوجه صوب إدارة إلكترونية بدون مكان

لقد استخدم المؤسس الدستوري في نص المادة: 27 السالفة الذكر عبارات: "التغطية المنصفة للتراب الوطني"، في إشارة واضحة منه إلى تكريس النمط التقليدي لتسيير المرافق العامة، في الوقت الذي كان من المفروض إلغاء الحيّز المكاني واستخدام أدوات وتكنولوجيات الاتصال والعمل بها عن بعد كدعامة للنشاط المرفقي الافتراضي، فدسترة هذا النوع من الخدمات يوحي بخلق إدارة رقمية بدون مكان تضمن الاستجابة السريعة للحاجات العامة عن بُعد، وهو ما غيّبه المؤسس الدستوري الجزائري تماما ضمن تفاصيل التعديل الأخير.

3.2.1- التوجه صوب إدارة إلكترونية بدون زمان

تمتد شمولية عبارة: "التغطية المنصفة للتراب الوطني" "وعند الاقتضاء ضمان حد أدنى من الخدمة" إلى تقييد النشاط المرفقي، في الوقت الذي كان من المفروض بعث أساس دستوري لضمان الخدمات العمومية طوال: 24 ساعة، مفاد ذلك أن التوجه صوب الإدارة الإلكترونية نهج من شأنه عدم التقيّد بأوقات العمل الرسمية في الإدارة التقليدية، فلا مجال للتحجج بالعطل الموسمية والأعياد الوطنية لغلق باب الإدارة لقاء كفالة النشاط المرفقي، والذي اعتبره كإغفال من المؤسس الدستوري في حق سير مبادئ المرافق العامة بانتظام واطراد، وفي سبيل ذلك كان الأجدر وضع صياغة دستورية في الشق المتعلق

¹ القدوة محمود، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع -الأردن، 2010، ص 43 وما بعدها.

بالتكيف المستمر، توجي بتمام انتظام واطراد الخدمة المرفقية إلكترونيا كأداة لتلبية الرغبات والحاجات العامة افتراضيا.¹

4.2.1- التوجه صوب إدارة المرفق الذكي

تفيد عبارة " مبادئ الاستمرارية " باستجابة الخدمة المرفقية وفق النهج التقليدي، لقاء عمل دؤوب لتسيير المرافق، الذي نصنفه بدورنا كتقصير لضمان هذه الخدمات، مفاد ذلك قد يتوقف المرفق بشكل فجائي حسب عبارة " ضمان حد أدنى من الخدمة" ليتسبب في إرباك واضطراب الخدمة العمومية في مؤسسات الدولة، ليفهم من ذلك أن المؤسس الدستوري ساير النهج التقليدي في تقديم وضمان الخدمة العمومية.

إن سيرورة النشاط المرفقي لقاء ضمان الانتظام والاطراد نهج من شأنه مجابهة الروتين والجمود والبطء في الإدارة التقليدية، وفي سبيل ذلك أضحي خلق تنظيمات ذكية تتسم بالمرونة لصناعة المعرفة، والتماشي مع الظروف المستجدة زمانيا ومكانيا، ضرورة حتمية لتلبية حاجات الأفراد عن طريق المرافق العامة.²

2- القواعد الناظمة لمبدأ حسن سير المرافق العمومية الإلكترونية

بانتظام واطراد

إن العرض السابق يفيد بأهمية المرفق العام الإلكتروني على اعتبار تمام نشاطه واهتمامه بالاستناد إلى الوسائل الإلكترونية، ويهدف إلى تحقيق المصلحة

¹ نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوردي العلمية_الأردن، 2012، صص 159-160.

² عبد الرؤوف عامر طارق، الإدارة الإلكترونية_ نماذج معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، صص 31-32.

العامة، ليجمع ما بين المعيارين الموضوعي والعضوي المُشار إليهما سلفاً لقاء ضمان الخدمة العمومية بانتظام واطراد.

1.2 - خصوصية الإدارة الإلكترونية كأداة لكفالة مبدأ الدوام

والاستمرارية

إن الهدف الأساس في سير نشاط المرافق العامة يتوقف على الانتظام والاطراد تحقيقاً للمصالح العام، عن طريق توفير الخدمات الأساسية بطريقة مستمرة ومنتظمة، ثم إن التوجه صوب الإدارة الإلكترونية نهج من شأنه أن يجعل من الدوام الاستمرارية يتجه صوب الإحكام عن طريق:

- عدم التقيد بالعامل الزمني والمكاني في تقديم الخدمة المرفقية،
- تقليص العراقيل المرفقية وهنا أخص بالذكر إضراب الموظفين،¹
- سهولة الاتصال، وبساطة المعالجة، وسرعة الرد عبر المواقع الإلكترونية،²
- التكيف مع الظروف الطارئة والمستجدات الإدارية،
- الابتعاد عن الأخطاء الإدارية ورهن مصالح المواطن،
- ترشيد النفقات، وتحسين الخدمات، واستمرارية التكيف،
- الابتعاد عن البيروقراطية والمحاباة لقاء تقديم الخدمات،
- التوثيق والضبط الإداري وسرعة التكيف مع المستجدات.

1.1.2 ضمان الخدمة العمومية في ظل نظرية الظروف الطارئة

¹ ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص 11.

² المرجع والموضع السابقان.

إن اتصال الخدمة الإلكترونية بالمرفق العام يحدث تغيرات عملياتية في تنظيم وتقديم الخدمات، فعلى الرغم من حدوث عديد الكوارث والأزمات التي قد تحول دون ضمان تقديم الخدمة، إلا أن انعكاساتها على المرفق الافتراضي تكاد تكون شبه منعدمة مقارنة بالخدمات التقليدية، مفاد ذلك أن الانتظام والاطراد الإلكترونيين، يعتمد على خوادم إلكترونية احتياطية تضمن الديمومة والاستمرار، لتتسم العلاقة الخدمائية في المرافق العامة الافتراضية مقارنة بالإدارة الكلاسيكية بالدوام والاستمرارية في ظل حالات القوة القاهرة،¹ إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الأعطاب والمشاكل الأمنية والمعلوماتية لكنها لا تعدو أن تكون بمثابة عراقيل تصيب النشاط المرفقي مقارنة بالإدارة الكلاسيكية.

ثم إن تبني نهج المرافق الافتراضية يضمن لكل مرتفق التساوي في الحصول على الخدمات نحو نبذ التمييز والمحاباة والاستغلال الوظيفي، وملتزم هذا الطرح من خلال العبارات الواردة في نص المادة: 27 من الدستور الجزائري "التساوي في الحصول على الخدمات"،² وفي هذا الخصوص تضمن الإدارة الإلكترونية مبدأ المساواة من طبيعة المرفق ذاته، على اعتبار سد حاجات جماعية عامة وفق استعراض المحتويات بدل حفظها، ومراجعة محتوى الوثيقة بدل كتابتها وذلك عن طريق:

- تقليص معوقات اتخاذ القرار، وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية،

¹ عثمان زعل فارس المعاينة، الحكومة الإلكترونية وأثرها على المرافق العامة، رسالة مقدمة لنيل مقترحات شهادة الماجستير، جامعة القاهرة، 2010، ص 61.

² أنظر المادة: 27 من الدستور الجزائري لسنة: 2020.

- التواصل الدائم بدون انقطاع كتجسيد فعلي لمبدأ الاستمرارية، وخلق نمط مرفقي خدماتي يرفع جودة الخدمات المقدمة للمواطن،
- ضمان رقابة إلكترونية فورية تستجيب لمبادرات التحول الرقمي، لقاء تبني استراتيجية افتراضية متنوعة.
- نحو دسترة إدارة إلكترونية فاعلة، مع ضمان تعميم الشبكة الإلكترونية لما يقارب 90 في المئة من المواطنين،

- نحو دسترة حياد المرفق العام إلكترونيًا لمواجهة الفساد الإداري والمالي والرشوة والمحسوبية والوساطة.¹

إن القراءة القانونية في نص المادة: 27 من الدستور الجزائري لسنة: 2020 التي استخدمت عبارات: "التساوي في الحصول على الخدمات" يفيد بضبط مجال القواعد التنظيمية ذات الصلة بالنشاط الخدماتي العام، نحو نبذ التفرقة بين الأفراد، ثم أن توجه الدولة نحو الإصلاح الإداري الإلكتروني عن طريق جملة النصوص القانونية والتنظيمية لقاء النهوض بالتنمية الإدارية يكفل المساواة النسبية للانتفاع شريطة وقوفها على التأمين القانوني والمادي لاستغلال الوسائل الإلكترونية في المرافق العامة.²

2.1.2: ضمان الخدمة العمومية في ظل قابلية المرفق العام للتغيير أو

التعديل

¹ عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، [ب ط]، 2015، ص 178.

² نوال أحمد سارو الخالدي، أثر الحكومة الإلكترونية على مبدأ المساواة أمام المرافق العامة، مجلة جامعة تكريت، العراق، العدد: 2 المجلد: 2، الجزء: 1 ديسمبر 2017، ص 180.

طالما وجدت المرافق العامة لغرض تلبية الاحتياجات العامة التي تتسم بالتجدد والتغير، فإن الأمر يستدعي مواكبة سير النشاط المرفقي الخدماتي والقابلية للتغيير، مفاد ذلك أن إدارة المرافق العامة بالأساليب الإلكترونية والتقنية منبثق من حق الإدارة في تعديل وتغيير القواعد والأساليب التي تحكم سير المرفق العام، لقاء سير هذه الخدمات، وفي سبيل ذلك تتجه الإدارة العمومية إلى تنظيم ورسكلة المجموعة البشرية بما يتوافق وتطوير الأجهزة والهيئات الإدارية حسب المتغيرات العامة.¹

وهذا تساهم المرافق العامة الافتراضية في تقوية الديمقراطية بالسماح للمواطنين في الاطلاع على المعلومة، (حرية تلقي ونقل المعلومة، حرية الإعلام، مشاركة الإدارة العامة في عملية اتخاذ القرار...)

إن تجسيد مبدأ الدوام هو ضمان استمرارية تقديم الخدمة العمومية بدون انقطاع، وفي هذا الخصوص أشار المصوغ الدستوري الوارد في نص المادة: 27 " تضمن المرافق العمومية لكل مرتفق التساوي في الحصول على الخدمات وبدون تمييز."²

وفي هذا الخصوص يقع لزاما على الهيئة المقدمة للخدمة المرفقية كفالة النشاط الخدماتي دون أي تمييز بين الأفراد،³ تجسيدا للتأسيس الدستوري الوارد في نص المادة: 27 السالفة الذكر.

¹ ملخص محاضرات مقياس المرافق العام، جامعة ورقلة: 2011-2012، متاح على الرابط: elearn2013.univ-ouargla.dz، تاريخ الاطلاع: 19-01-2023، على الساعة: 14:21.

² أنظر المادة: 27 من الدستور الجزائري لسنة: 2020.

³ زوية سميرة، اتفاقية التفويض تجسيد للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس الغرور_خنشلة الجزائر، العدد: 10 جوان 2018، ص285.

لقد أشار المرسوم رقم: 88-131 الذي ينظم علاقة المواطن بالإدارة في مادته: 06 إلى: " تسهر الإدارة دوما على تكييف مهامها وهيكلها مع احتياجات المواطنين، ويجب أن تضع تحت تصرف المواطنين خدمة جيدة".¹ بما يفيد تحسين أداء المرافق العمومية في إطار احترام مبدأ قابلية التكيّف، كما قد ينصرف إلى حق المنتفع الاستفادة من الخدمة بأفضل نوعية وجودة، ووفقا لهذا التصور أشارت المادة: 03 من المرسوم التنفيذي رقم: 18-199 دون الإخلال بأحكام المادة: 5 من المرسوم الرئاسي رقم: 15-247 على ما يلي: " يجب أن يتم تفويض المرافق العامة في إطار احترام مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيّف مع ضمان معايير الجودة والنجاعة في الخدمة العمومية".²

إن القراءة القانونية في نص المادة أعلاه يفيد باهتمام الجهاز الحكومي بتلازم معايير الجودة والنجاعة مع ضمان الخدمة العمومية، لقاء كفالة المصلحة العامة، وفي سبيل ذلك عدّ المرفق العام الافتراضي أداة للتفاعل والتواصل بين الإدارة والأفراد، وبين الحكومة والأعمال، فالمرفق الافتراضي كأسلوب خدماتي لم يأتي من العدم، وإنما سيكون حتمية للتطور التكنولوجي والرقمي الحالي.³

2.2- خصوصية الإدارة الإلكترونية كأداة لتأمين الخدمات العامة

إن مسألة تجسيد الإدارة الإلكترونية لقاء الوقوف على الجودة المرفقية لا تعدو أن تكون سوى هياكل وتجهيزات، وفي سبيل ذلك عدّ البحث في مبادئ

¹ المرسوم رقم: 88-133 المؤرخ في: 04 جويلية: 1988 الذي ينظم علاقة المواطن بالإدارة، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 27 لسنة: 1988.

² المرسوم التنفيذي رقم: 18/199 المؤرخ في: 20 ذي الحجة عام: 1439، المتعلق بتفويض المرفق العام، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 48 بتاريخ: 05 أوت 2018.

³ ربيعي مصطفى عليان، البيئة الإلكترونية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، [ب ط]، 2015، ص 33 وما بعدها.

تجسيدها ضرورة حتمية قصد تحقيق التوازن والتعاون بين التكنولوجيا والإدارة، تحديا جوهريا لعصرنة المرفق العام، وفيما يلي يمكنني تعداد مجمل هذه التحديات وفق ما يلي:

1.2.2 – التحديات القانونية

- التأسيس لنصوص قانونية وتنظيمية تركز لتعميم الاعتماد على الوثائق الإلكترونية كبديل عن الوثائق التقليدية،
- التأسيس لنصوص قانونية من شأنها تأمين الحماية للجرائم الواقعة على المعلومات، كالقرصنة، والانتحال الإلكتروني، أو تقليد التوقيع الإلكتروني أو سرقة بطاقات الائتمان،
- تعميم اللغة الإنجليزية على كافة الهياكل المرفقية، لقاء تسهيل التواصل والاستخدام الأمثل للنظم المعلوماتية،
- الاعتماد على التخطيط المسبق لقاء ضمان الخدمة الإلكترونية المرفقية، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق بسط أرضية قانونية للأمن المعلوماتي وضبط برمجيات تحكم الرقابة الإلكترونية،
- توفير البيئة القانونية لإشراك القطاع الخاص في الاستثمار الأمثل لتحسين البنية التحتية للشبكات والاتصالات وصيانتها،¹

¹ سميرة مطر المسعودي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمكة المكرمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، المملكة المتحدة، 2016، ص58.

- شرعنة قواعد تأمين الخصوصية والسرية بين المرافق العمومية والمواطنين طالبي الخدمة.

2.2.2 - التحديات التقنية

- خلق بيئة عمل تكفل تنوع المهارات والكفاءات المهيأة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة،

- تأمين الإتاحة الإلكترونية للجميع قصد التواصل والترابط المستمر مع الخدمات المرفقية،

- الاستثمار في رأس المال البشري والارتقاء به نحو الأفضل، رهان نجاعة الخدمة المرفقية الافتراضية،

- ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة والمراجعة وتقويض البيروقراطية المرفقية،

- الاستجابة المباشرة السريعة والفورية لطالبي الخدمات، لقاء التواصل المباشر مع المتعاملين،

- التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بجميع تفاصيلها، ومجاهة الجمود الإداري والمرفقي،

- تمكين المواطنين من نقل وتلقي المعلومات، من خلال إخضاع الأداء الإلكتروني لسرعة الاستجابة، والتسليم المبسط للخدمات.

إن الوقوف على هذه التحديات يجسد قفزة نوعية في أداء الخدمات الإدارية المقدمة، لتجسيد نمط أكثر بساطة للوقوف على احتياجات المواطنين ليجعل من الشفافية والوضوح أبرز سماتها، فالإدارة الإلكترونية منهجية متطورة

تقوم على الاستيعاب الشامل، والاستخدام الواعي، والاستثمار الإيجابي للخدمة الإدارية.

3.2.2- التحديات الإدارية

- التنسيق والعمل المشترك بين الإدارات والمرافق الإلكترونية، على تعميم الاستخدام الأمثل للأنظمة الرقمية،
- رسم خطة معلوماتية موحدة وشاملة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- تحمل الإدارة مسؤولية التواصل والاتصال مع بيئتها الداخلية والخارجية،
- تأهيل الموظفين، وتشجيع العاملين على توظيف نُظم المعلومات الرقمية.¹

الخاتمة:

إن المرافق العامة الافتراضية أضحت ضرورة حتمية، في ظل المتغيرات الرقمية المعاصرة، الأمر الذي يستدعي تهيئة البيئة المناسبة لطبيعة العمل لقاء الوقوف على تلبية حاجات المستفيدين، فالإدارة الإلكترونية نهج إداري ظهر نتيجة الثورة العلمية الهائلة، التي أحدثت تطورا معتبرا في الخدمة المرفقية في الجزائر.

لقد كرسّ المؤسس الدستوري الجزائري الجمود الخدماتي المرفقي من خلال المعطيات الواردة في نص المادة: 27، لقاء مواكبة التحديات المعاصرة والذي نصنفه بدورنا كرهان يطال التحول الخدماتي من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، من خلال بسط قواعد دستوية وتشريعية تكفل الانتظام

¹ سعيد مهلا العمري، المنظمات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة مقدمة لنيل مقتضيات شهادة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص23.

والاطراد الإلكترونية، وفي سبيل ذلك سآبادر بطرح جملة من النتائج والمقترحات وفق ما يلي :

أولاً: النتائج

- إن التوجه صوب الخدمة المرفقية الإلكترونية نهج من شأنه تحسين الخدمات وتبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات،
- يساهم مبدأ الاستمرارية في المرافق العامة الإلكترونية في تحقيق اتصال أفضل وأسرع وأوسع بخدمات عالية الجودة وبتكلفة أقل،
- يجسد البعد الخدماتي المرفقي الإلكتروني القضاء على البيروقراطية والفساد المالي والإداري،
- إن سيرورة مبدأ سير المرافق العامة الإلكترونية بانتظام واطراد يستدعي التفاتة قانونية تهيأ للأرضية المثلى للبنى التحتية الشاملة،
- عد نهج التنمية الإدارية الرقمية أسلوب حديث لقاء رُقي نشاط المرفق العام، الأمر الذي يستدعي إثارة تفاصيله ضمن مقتضيات الوثيقة الدستورية.
- خلق المناخ الدستوري والتشريعي والتنظيمي الذي يؤمن النشاط المرفقي الإلكتروني في الجزائر.

ثانياً: المقترحات

- إعادة النظر في نص المادة: 27 من الدستور الجزائري لسنة: 2020 وإعادة بحث تفاصيل التكيّف المستمر الواردة ضمن تفاصيلها، عن طريق تحديد وضبط تفاصيل هذا التكيّف،
- دسترة التنمية الإدارية والخدمة الإلكترونية المرفقية، والتوجه صوب نهج تعميم المرافق العامة الإلكترونية،

- إعادة النظر في مدلول الانتظام الاطراد الوارد ضمن تفاصيل الإدارة التقليدية، وتهيئة البنى التحتية لمسألة الانتظام والاطراد الإلكتروني نحو ضمان خدمات أسرع ومرافق عصرية،
- تكريس مفهوم الأداء الأمثل للخدمة العمومية، ومفهوم الجودة المرفقية، وكذا إدارة الجودة الشاملة في التسيير الإداري،
- تهيئة العنصر البشري والهيكلية لخدمة النشاط الإداري الإلكتروني والتوجه صوب المرافق العامة الافتراضية كسبيل لنجاعة الأداء الإلكتروني،
- إنشاء هيئة للتخطيط والمتابعة والتنفيذ، قصد اعتماد نظام المراقبة الإلكترونية، كتدبير من شأنه مراقبة عملية التحول الإلكتروني.

قائمة المراجع:

1. المصادر

- الدستور الجزائري لسنة: 2020، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 82، بتاريخ: 30 ديسمبر 2020.
- القانون رقم: 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد: 06 بتاريخ: 10 فيفري 2015.
- المرسوم رقم: 88-133 المؤرخ في: 04 جويلية: 1988 الذي ينظم علاقة المواطن بالإدارة، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد: 27 لسنة: 1988.
- المرسوم التنفيذي رقم: 18/199 المؤرخ في: 20 ذي الحجة عام: 1439، المتعلق بتفويض المرفق العام، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 48 بتاريخ: 05 أوت 2018.

2. الكتب

- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد أعراب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، ط الرابعة، 2006.
- القدوة محمود، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع-الأردن، [ب ط]، 2010.
- ثروت مشهور، استراتيجيات التطور الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، [ب ط]، [ب س ن].
- رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، بدون دار نشر، بدون تاريخ نشر.
- ربيعي مصطفى عليان، البيئة الإلكترونية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، [ب ط]، 2015.
- طاهري حسين، القانون الإداري والمؤسسات الإدارية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع-الجزائر، [ب ط]، 2007.
- عادل حرحوش، الإدارة الإلكترونية : مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، [ب ط]، 2007.
- عبد الرؤوف عامر طارق، الإدارة الإلكترونية _ نماذج معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط الأولى، 2007.
- عبد الوهاب سمير محمد، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية العربية الإدارية، مصر، [ب ط]، 2007.
- عبد رب عبد الصمد، مبادئ القانون الإداري الجزائري والتنظيمات المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [ب ط]، [ب س ن].

- عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، [ب ط]، 2015.
- ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية_مصر، [ب ط]، 2007.
- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، [ب ط]، 2008.
- محمود محمد حافظ، نظرية المرفق العام، دار النهضة العربية القاهرة، [ب ط]، 1981-1982.
- نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوردي العلمية_الأردن، [ب ط]، 2012.
- هاني علي الطهرواي، القانون الإداري (ماهية القانون الإداري، التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، دار الثقافة، عمان، [ب ط]، 2009.

3. الرسائل والمذكرات الجامعية

- سمير عماري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة مجموعة من الجامعات)، أطروحة مقدمة لنيل مقتضيات شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2017.
- نادية ظريفي، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية، رسالة مقدمة لنيل مقتضيات شهادة الدكتوراه_تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر-1- بن عكنون، 2011-2012.

-سعيد مهلا العمري، المنظمات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة مقدمة لنيل مقتضيات شهادة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.

- سميرة مطر المسعودي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمكة المكرمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، المملكة المتحدة، 2016.

- عثمان زعل فارس المعاينة، الحكومة الإلكترونية وأثرها على المرافق العامة، رسالة مقدمة لنيل مقتضيات شهادة الماجستير، جامعة القاهرة، 2010.

4. المقالات العلمية

-زوبة سميرة ، اتفاقية التفويض تجسيد للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس الغرور_خنشلة الجزائر، ع:12، س، 10 جوان 2018.

-فاطمة بلقرع، دلال العمري، هاجر قريشي، جاهزية الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مجلة البديل الاقتصادي، ع: 07 س، ديسمبر 2017.

-نوال أحمد سارو الخالدي، أثر الحكومة الإلكترونية على مبدأ المساواة أمام المرافق العامة، مجلة جامعة تكريت، العراق، ع: 2 المجلد 2، الجزء: 1، س ديسمبر 2017.

5. ال محاضرات والمدخلات العلمية

_ملخص محاضرات مقياس المرافق العام، جامعة ورقلة: 2011-2012، متاح على

الرابط elearn2013.univ-ouargla.dz

_سفير محمد جميل أحمد، التميز في الأداء، مداخلة غير منشورة مقدمة ضمن

فعالية الملتقى الدولي الثاني للأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 2011، ورقلة

(الجزائر).